إعادة إعمار أبين..

بين استقطاعات ظالمة واستغاثة المتضررين

*** دشنت عملية صرف التعويضات المالية للمتضررين من أبناء محافظة أبين الذين دمرت منازلهم أو تضررت جزئيا بفعل الحرب التي دارت رحاها على مدى عام ونصف تقريبا وقد تفاءلت تلك الأسر المتضررة كثيرا بإنصافهم لإعادة إعمار منازلهم وخصوصا تلك المنازل التي رفعت بشأنها تقارير المهندسين الميدانيين بـ (إزالة) على أن تشرف الدول والجهات المانحة على مرحلة إعادة الإعمار بعيدا عن صندوق إعادة الإعمار لمحافظة أبين الذي وجهت إليه أصابع الاتهام من قبل المواطنين المتضررين الذين صرفت لهم مبالغ مالية كدفعة أولى من قبل القائمين على هذا الصندوق باستقطاعات لمبالغ مالية غير مشروعة بحسب إفادة وصيحات استغاثة المواطنين يطالبوا بالتدخل السريع والمباشر لوقف تلك الاستقطاعات ومحاسبة المسئولين عن هذه الأعمال غير القانونية وإعادة النظر سريعا في تظلمات المواطنين وعودة المبالغ المستقطعة التي رصدتها كشوفات المهندسين.. هل يعير القائمون على صندوق إعادة إعمار أبين اهتماما لتلك الانتقادات والصرخات للمتظلمين أم أن لسان حالهم يقول : الإعمار بيد الله وما يمكث في الخصم يذهب لإعمار ...؟!!**

تحقيق وتصوير/ صالح الدابية

* فوجئت قوائم الأسماء للدفعة الأولى من المواطنين المختارة عشوائيا بتحديد المبالغ الإجمالية لكل منهم على عكس المبلغ المرصود من لجنة المهندسين التي قامت بمسح الأحياء والحارات السكنية المتضررة في محافظة أبين،وهنا يقول المواطن / جبير أحمد محمد الدابية :تعرض منزلي ومنزل والدي وإخوتي لأولى الضربات التدميرية في ضرب القاعدة في صيف عام 2011م وكان بذلك أول منزل يحترق في عاصمة المحافظة زنجبار بكامل أثاثه فكل ماخسرته من احتراق أثاث منزلي نتيجة تدميره وانهياره كاملا لايساوي ماحدد لي من تعويض مالي تم انتقاصه وتخفيضه من قبل ماتسمى بـ(لجنة إعمار أبين) على عكس ماتم تأكيده لي من قبل أحد المهندسين المعماريين الميدانيين الذين قاموا بالنزول ورفع التقارير لحصر الأضرار حيث أكدوا لي أن المبلغ المالي المرصود الذي سيتم تعويضي به هو (4.800.000 ريال) سيتم دفعها كاملا بينما (جنة الإعمار) اقترحت دفع التعويضات للمواطنين على 3 دفعات ومع ذلك غير مكتملة فقد تم تحديد المبلغ التعويضي من قبل هذه اللجنة بـ (4.200.000)، وهذا ظلم ونناشد الأخ / رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي بالتدخل السريع لوقف المهازل التي تمارسها هذه اللجنة وإنصاف المواطنين المتضررين بالحق بعيدا عن ممارسة النصب والتحايل عليهم .

* أما المواطن / عبدالله أحمد محمد فيقول : فوجئت أثناء استلامي للشيك المالي كدفعة أولى للتعويض أن المبلغ الإجمالي المرصود لي هو (3.600.000 ريال) فقط بينما المبلغ المؤكد لي مقابل تعويضي عن تدمير منزلي واحتراق جميع الأثاث الذي بداخله هو (4.800.000 ريال) رغم أنه لايساوي شيئا فقد احترقت مواد وأجهزة جديدة لم استخدمها واشتريتها حديثا مثل طباخة ،ثلاجة هذا عدا كافة الأثاث المتواجد في المنزل والذي لم استطع إخراج قطعة واحدة منه خلال أيام الحرب مع القاعدة في زنجبار وأنا اعتبر أن قيام ماتسمى بـ (لجنة إعمار أبين) باستقطاع مبلغ (1.200.000 ريال) من المبلغ التعويضي المرصود لي هو ظلم وعملية نصب واحتيال على المواطن المتضرر ونناشد الأخ/ رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي و محمد سالم باسندوة رئيس الحكومة عبر صحيفة الثورة بالتدخل السريع للوقوف أمام هذه المظالم وعودة كافة الاستقطاعات التي أقدمت عليها هذه اللجنة إلى أصحابها.

هدمت منازلنا وماذا بعد؟

* أثناء تجوالي في حارة "سواحل" لوحظ عدد من المواطنين الذين باشروا مرحلة هدم مبانيهم للبدء في إعادة إعمارها تفاعلا مع وعود تقارير المهندسين برصد المبالغ التعويضية ويتحدث المواطن / حسين عوض خميس جازع قائلا: مثلما ترى بأم عينيك بدأت بهدم غرفتين من المنزل بعد استلامي الدفعة الأولى من التعويض وقدره (1.020.000 ريال) مليون وعشرين ألف ريال من إجمالي المبلغ الذي حدده القائمين على صندوق إعادة الإعمار وهو (2.550.000 ريال)، بينما كشف المهندسون وضع مبلغ تعويضي عكس ذلك .. لأن المهندسين رصدوا مبالغ التعويضات لكل مواطن متضرر من واقع نزولهم الميداني ومشاهداتهم لحجم الضرر لكل منزل من حيث تكلفة البناء رغم ظهور حالات تميز بين شخص وآخر وتشابه حالة الضرر ونوع المنزل إن كان طوباً أو بلوكاً أو غيره .

* وفي الحارة ذاتها – حي الفقيد عبدالباري عبدالحبيب – تبرز مخلفات هدم المباني الطينية لتعويضات جزئية حيث تحدث المواطن / صالح الزند في رزق قائلا : تم تحديد مبلغ مالي كتعويض عن مالحق بمنزل والدي من دمار وقد رصد المبلغ من قبل لجنة المهندسين وقدره (5.030.000ريال)إلا أن المبلغ الذي تم تدوينه في الاستمارة المعنونة بـ (عقد التعويض عن الضرر للمسكن) بمبلغ (4.275.000 ريال) أي تم خصم قرابة 750 ألف ريال لاندري ما المصوغ القانوني لهذه الخصميات التي أزعجت كثيرا من المواطنين رغم التزامنا ببنود العقد في إزالة الجزء الذي لحق به الضرر في المنزل لإعادة بنائه وقد تم التواصل مع عدد من أعضاء مجلس أبين التاريخ باعتبارهم أعضاء في مجلس إدارة الصندوق لمعرفة حقائق الأمور والمبالغ المرصودة استنادا لتأكيدات كشوفات المهندسين.

10 ملايين إزالة

* الحاج أحمد محمد الدابية يتحدث للثورة قائلاً: :عدت إلى منزلي بمعية أفراد أسرتي وأولادي وأحفادي قبل 4 أشهر رغم التشققات الخطيرة في زوايا البيت وجدران المنزل بفعل الضربات التدميرية التي تعرض لها المنزل وأدت إلى احتراق الدور الثاني كاملا مع الأثاث وعند نزول المهندسين لتحديد الأضرار وملاحظة المنزل من الداخل والخارج تم رصد تقرير بإزالة المنزل وتحديد مبلغ أكثر من 10 ملايين ريال كتعويض لهدم وإعادة إعمار منزلي ومنزل أولادي وحتى يومنا هذا تم إنزال 3 قوائم من دفعات المستفيدين من التعويضات ولم يرد اسمي ضمن هذه القوائم علما أن تأكيدات أحد المهندسين باعتماد المبلغ المشار إليه سلفاً كتعويض إزالة للمبنى مع حرص ذلك المهندس على عدم الإشارة لاسمه حتى لايواجه متاعب واجزم أن هذا المبلغ المرصود لتعويضي مدون في كشف المهندسين الميدانيين بـ(إزالة) المنزل وإعادة إعماره وأناشد رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بمحاسبة القائمين على هذا الصندوق وتقديمهم للقضاء لأننا لسنا بحاجة إلى مضاعفة معاناتنا وتأزيم أسرنا فهذه المبالغ لن تساوي شيئاً مقابل احتراق المنزل بكامل أثاثه وقد وثقه المهندسون بتصوير تلك الأضرار التي دعمت تقرير حجم التعويض المادي.

تحايل واضح

* المواطن / فضل أحمد ثابت أحد المتضررين من الحرب ودمر منزله قال : التعويضات المالية التي تسابق إخوتنا المتضررين على استلامها غير منصفة من المجلس المزعوم ولم يتعامل القائمون بشفافية مع المواطنين من خلال إنزال قوائم أسماء المستفيدين من تلك التعويضات في موقع الكتروني حتى يطلع جميعهم على المبالغ الصحيحة لكل مواطن ونحن نطالب بالضغط على مدير صندوق إعادة الإعمار ومحافظ المحافظة بنشر تلك الكشوفات المعتمدة من المهندسين في المواقع الالكترونية دون تحريف أو تزوير لتلك المبالغ التي تم اعتمادها من قبل وزارة المالية وقد برز أسلوب التحايل من خلال استمارة عقد الصرف للدفعة الأولى للمواطنين الذين فوجئوا بخصميات تصل إلى الملايين على المواطن بمفرده ولازال مستمرا على الدفعات اللاحقة كما يقول فعلى سبيل المثال تم رصد مبلغ (5.600.000 ريال) لأسرة المواطن / حسين بن حسن أحمد من سكان حي سواحل مدينة زنجبار من قبل لجنة المهندسين وعند إجراءات الصرف فوجئت الأسرة بتعديل المبلغ في استمارة العقد بالتعويض عن الضرر إلى (3.750.000 ريال) ما معنى هذا ؟ ألا يعد هذا هو النصب والاحتيال بعينه على المواطن الذي خسر مسكنه وأثاثه وخصوصا تلك المنازل التي دمرت كليا أو التهمتها النيران بفعل الاشتباكات مع عناصر القاعدة أما مايتعلق بموضوع تعويضي فقد ألغت إدارة ومشرف القطاع في أبين أنيس شملان قرار لجنة المهندسين باعتماد تقرير هدم منزلي وتغييره إلى ضرر كبير أي من مبلغ 12.000.000 ريال إلى 7.600.000 ويعلم الله كم سيستقر المبلغ النهائي من قبل هذه اللجنة

المواطن سالم ناصر جوهر،هو الآخر يشكو بالقول: إن المبلغ الذي تم تحديده حاليا غير كاف وكما ترى فقد بدأت عملية هدم جزء من منزلي للقيام بالبدء ببناء المنزل المتضرر وقد تم صرف مليوناً وأربعمائة ألف ريال من أصل ثلاثة ملايين وستمائة ألف , ولم أعلم بالمبلغ الحقيقي المرصود لي طالما والمواطنون الآخرون من المتضررين في مدينة زنجبار قد عرفوا بهذه الاستقطاعات وأشعر بأن المبلغ الذي يحوزتي غير كاف لإنجاز أعمال البناء كاملة علما أن هذه الأضرار تم تحديدها من قبل 2 من المهندسين أثناء نزولهم في شهر رمضان الماضي وأدعو المواطنين لرفع تظلماتهم بإنصافهم وتعويضهم التعويض العادل

نطالب بتدخل عاجل

*من جانبه تحدث الأخ دعون منصور دعون عضو مجلس صندوق إعمار أبين قائلا: نشكر صحيفة (الثورة) على نزولها للتعرف عن قرب على هموم المواطن في أبين وتفاعله مع حملة الإعمار من خلال بدء عملية هدم المنازل الخاصة بهم وهي فرصة غابت عن القائمين على هذا الصندوق للقيام بالتغطية الإعلامية لبدء المرحلة الأولى لدفع التعويضات أما فيما يتعلق بسؤالكم حول شكاوى المواطنين وتظلماتهم حول الاستقطاعات فإننا كأعضاء ممثلين لهيئات أهلية لهذه المحافظة في صندوق الإعمار بلغت إلى مسامعنا الأخبار المتداولة في الشارع وتم التواصل مع الأخ جمال العاقل محافظ المحافظة بعد صرف الدفعة الأولى من التعويضات بيومين وتم الاتفاق على عقد لقاء مع مجلس إدارة الصندوق والممثلين عنه في المحافظة وقد عقد هذا اللقاء بتاريخ 29\4\2013 صباحاً وتم طرح عدة قضايا منها:

-1العمل بشفافية من قبل مجلس إدارة الصندوق مع المواطنين المتضررين ونشر قوائم الأسماء بالمبالغ المالية للتعويضات التي رصدتها لجان المهندسين الميدانيين في المواقع الالكترونية لمعرفة كل مواطن بالمبالغ المرصود له ويحق للمواطن التقدم بتظلمه في حالة ظهور تغيير في المبلغ المعتمد له سلفاً.

-2بروز فوارق مالية لصالح المواطنين من خلال عدم اعتماد إدارة صندوق الإعمار لكشوفات لجنة المهندسين الميدانيين الذين قاموا بالنزول طوال شهر شعبان حتى بداية رمضان الماضي لحصر أضرار المنازل وترقيمها ورفع تكلفة أضرار كل منزل على حده.

وقد ثبت لنا وجود تلك الفوارق المالية والخصميات على عدة أسر وردت أسماؤهم ضمن الدفعة الأولى من المستفيدين من التعويضات:

ومن هنا فإننا نوجه نداء عبر صحيفة الثورة باسم أبناء أبين كأعضاء في الصندوق للمطالبة بالتدخل العاجل لإيقاف هذا العبث غير القانوني واستدعاء مدير الصندوق ولجان المهندسين لمعرفة حقائق الأمور ومعرفة آلية عمل الهيئة الإدارية ووضع سقف زمني لعملية بدء الصرف والانتهاء منه من قبل المهندسين لدفع التعويضات ووضع آلية لعملها مع البنك المركزي للاستفادة من الوقت.

حتى لاتكونوا شركاء!

* كما تحدث الأخ محمد صداعي علي رئيس مجلس "أبين التاريخ" قائلا:

انتهت الحرب وجاءت لعبة التعويضات التي تدار حاليا بمجمل أخطائها حيث تشكل ضغطاً لمعاناة الناس بسيناريوهاتها المختلفة من حيث دبلجة لجنة الإعمار التي أعادت طبخ تقارير المهندسين وتوزيع حصص كل واحد منهم لضياع حقوق الناس التي اعتمدتها تقارير لجان المهندسين الميدانيين للخروج بفتاوى كيدية مغلفة بأساليب النص والاحتيال فهذا يقول عنده ضرر جزئي وآخر يقول عنده ضرر نصفي وثالث يقول ليس عنده ضرر والبعض يقول تصرف التعويضات على أساس 50% وآخرون يفتون ب 30% وغيرهم يفتون ب 20% أما سقف فتواهم بصرف أربعة ملايين ريال كتعويض للمنازل المدمرة وكأن هؤلاء القائمين على عمل ومهام صندوق الإعمار في أبين سيمنحون هذا التعويض للمواطن من جيوبهم الخاصة، وأضاف: لهذا نقول إن كل المنازل التي تضررت أضراراً جسيمة يجب أن تزال ويعاد إعمارها مع القيام بدراسة التربة والمياه والصرف الصحي كما أن الناس بحاجه ماسة إلى استلام تعويضاتهم دفعة واحدة بدون تجزئه أو بناء مدن سكنية استعانة المواطنين المتضررين بالمكاتب الاستشارية الدولية التي لها باع طويل في مجال التعويضات ليستطيع المواطن من خلال ذلك اللجوء إليها في حالة التظلم حتى يشعر المواطن المتضرر بالأمن والاستقرار حتى تكون هذه المكاتب رادع للمتلاعبين بحقوق الناس كما نطالب الإخوة ممثلي المجلس الأهلي لأبناء أبين وعقال الحارات أن يسندوا المواطن في مظالمه وأن يكونوا عوناً له أو تقديم استقالاتهم من مجلس إدارة صندوق الإعمار حتى لايكونوا شركاء في هذه الجريمة التاريخية المسماة ب (التعويضات).

براءة ذمة المهندسين.

* أوضح عدد من المهندسين الميدانيين الذين كلفوا برصد حجم الأضرار للمنازل في شهر يوليو الماضي في رسالة موجهة إلى الأخ محافظ محافظة أبين أشاروا فيها إلى ملابسات الخطوات التنفيذية التي بدأتها إدارة صندوق الإعمار في محافظة أبين في عملية صرف الدفعة الأول من التعويضات المالية للمتضررين والدفعات التي تلتها وقد أوجز أولئك المهندسون وعددهم (10) إشكالياتهم والمواطنين المتضررين مع إدارة صندوق إعمار أبين في الآتي:

-1اشتغلنا ووقعت الاتفاقية انتهت ونحن نعمل واستمرينا في العمل .

-2 اتفقنا من عمل بكميات أكبر سوف يعطي له أياماً إضافية مع تعويض أجره عمل وهذا لم ينفذ.

-3 كان يصرف لنا مبالغ للمرحلتين الأولى والثانية بشكل منقطع على شكل قدم .

-4 المرحلة الثالثة لم نستلم منها شيئاً بحجة أنه لم يستكمل جدول الكميات والتي ألغى من قبلهم أي أبلغنا الأخ/ أنيس شملان مساعد المدير التنفيذي أمام الجميع وبعد استكمال عملنا بفترة يطالبنا بجداول الكميات من أجل حرماننا من مستحقاتنا، 25% التي تعهد بصرفها لنا حسب الاتفاقية مع الحميقاني لم تستلمها حتى اللحظة وال 20% السابقة التي بعد الضغط قام بدفعها من أصل 40% تم قطع الضرائب علينا من مستحقاتنا بخلاف الاتفاقية الموقعة مع الحميقاني.

-5 عند تسليم المواطنين المبالغ بواقع دفعه أولى 40% وجدنا هنالك فرق ما قدمناها وما تم تسليمهم وقد تم تعديل الأرقام التي قدمناها بدون علمنا ولا استشارتنا نهائياً ونحن نرفع لكم بعدم تحملنا أي نتائج عن ذلك إدارة الصندوق التنفيذية ذلك لعدم التنسيق معنا وعدم إعطائنا مستحقاتنا كاملة قبل المواطنون.

-6 نرجو منكم البحث والتحري عن الموضوع وما يدور في إدارة الصندوق من ظلم لنا والمواطنين .

كلمة أخيرة

* حاولت الصحيفة الاتصال بمدير صندوق إعادة الإعمار للإجابة على كل تلك التساؤلات التي أثيرت من قبل المواطنين والمهندسين إلا أنه لم يرد على مكالماتنا أو مغلق هاتفه في أحسن الأحوال كما تواصلت الصحيفة مع المستشار القانوني في إدارة الصندوق الذي اعتذر بعدم أحقيته الإجابة عن التساؤلات ذاتها التي هي من اختصاص المدير التنفيذي للصندوق بحسب إفادته.

> **عضو في الصندوق يقر بوجود فوارق وخصميات ويدعو لوقف العبث**

> **مواطنون يناشدون وقف العبث بالتعويضات المرصودة ميدانياً**

> **مهندسون: التعديل تم دون علمنا ونطالب بالتحري في تظلمات المواطنين**

العيد الوطني الـ23

الوحدة اليمنية انتصار للإرادة النضالية للشعب، والذين أساءوا إليها سيحاسبهم التاريخ.